وهددوا بالامتناع عن السكن وداهموا مكتب المنظمة مما جعل المنظمة تتراجع وتتخلى عن مثل هذا الاتفاق . وقد اعتبر المخلصون ان ذلك الهياج لا مبرر له لان العودة الى الوطن والديار في حال تحققها لن يمنعها سقف يضم عائلة وينشىء جيلا خاليا من الامراض التي تحتنه بها الملاجىء .

ب — ان عددا من سكان الملاجىء (واقولها عن تجربة واختبار) ، غير محتاج للسكن فيها ولديه من الدخل ما يمكنه من السكن خارجها بأجر(١٢). وبالتأكيد فان نسبة هؤلاء منخفضة بين الاغلبية الفقيرة المحتاجة الا ان خروج القادر على اعالة نفسه من الملاجىء يترك مجالا لعيش اكرم بحياة الانسان لشخص لا يمكنه مورده المالي من السكن خارجها .

وقد فطنت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لهذا الموضوع فأصدرت أمرا رقم ٥١١ بتاريخ ٦٩/٩/٤ بتشكيل لجنة لجرد حالات اللاجئين وقد تشكلت اللجنة من مدير الخدمات الاجتماعية العام ومدير الحسابات والحقوق والعقود في المديرية المذكورة ومدير ادارة اللاجئين الفلسطينيين واضيف للجنة بقرار آخر ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية (مكتب بغداد) اثر طلب منها . غير ان هذه اللجنة لم تباشر عملها لتخوفها من الصعوبات التي ستنجم عن مثل هذا الجرد وللعقبات المتوقعة التي ستعترض طريقها .

ان حلا جذريا وحاسما مطلوب من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في العراق لمواجهة مشكلة اسكان اللاجئين الفلسطينيين . ولو اجيز لنا الاقتراح فاننا نضع النقاط التالية موضع بحث : ١ — ضرورة ان تتوفر لدى السلطات العراقية النية الكاملة على استبدال اسلوب العيش في الملاجىء بأسلوب آخر افضل منه واكرم . ٢ — ان عملية الاستبدال هذه اذا حسبت بمنطق الربح والخسارة قد تكلف الخزينة العراقية مبلغا من المال في البداية ولكن في المدى البعيد ستتساوى نفقات اي مشروع مع الايجارات الباهظة التي تتكبدها الخزينة الان ان لم تقل عنها . ٣ — ان عملية الاستبدال هذه ستكون على حساب نسبة ضئيلة من الفلسطينيين الذين يتمتعون بسكن مجاني حاليا ، ولكن « التضحية » بهذه النسبة الضئيلة انما هي لمصلحة المجموع . ٤ — ضرورة ان يشترك المواطن الفلسطيني نفسه في حل مشكلته دون ان ينتظر الحل يأتيه من السماء .

ونترجم هذه النقاط الى لغة الارقام والواقع موجهين اهتمامنا بالدرجة الاولى الى « الملاجىء » دون التطرق الى الدور المستأجرة او الحكومية لان الاولى هي محور المشكلة وهي الاشد تماسة : ان مجموع الاسر المعنية هنا يبلغ ٤٢٦ اسرة (٢٤٩٦) حسب الجدول رقم (٢) ، موزعين حاليا في عشرة ملاجىء تبلغ نفقاتها الكلية نحو ١٦٠٠٠ دينار سنويا . (١٢٨٣٩ دينارا لثمانية ملاجىء معروفة الايجار لدينا والباقي نقدره للجأين استؤجرا حديثا ولم يبت بأجرتهما حتى الان — معهد المكفوفين سابقا ٥٨ أسرة ودار رعاية الاحداث سابقا ٥٨ أسرة (جدول رقم ٢) . ولو فرضنا جدلا ان جميع هذه الاسر دون استثناء بحاجة حقيقية الى ان يتوفر لها سكن مجاني لعدم تمكنها من السكن على نفقتها الخاصة ، مع اننا نشك في ذلك ، فان ٤٢٦ وحدة سكنية مطلوب توفرها لحل مشكلتهم . واذا افترضنا ان الوحدة السكنية الشعبية لن تتجاوز تكلفتها بأي حال من الاحوال ٢٠٠ دينار عراقي(١٣)، فان نفقات المشروع بأكمله ستبلغ ٨٥٢٠٠ دينار آخذين بعين الاعتبار ان وزارة الاشغال والاسكان هي التي ستتولى تنفيذ المشروع للاقتصاد في النفقات ولمنع هدر الاموال المخصصة وان المشروع سيقام على أرض اميرية . وبعملية حسابية بسيطة نجد ان هذا المبلغ المقترح يعادل تماما بدلات الايجار التي تدفع للملاجىء العشرة لمدة خمس سنوات .

لا بل اننا نذهب في مشروعنا المقترح الى ابعد من ذلك فنضيف اليه ان بعض الاسر التي تسكن هذه الملاجىء قادرة في حال انتقالها الى هذه المساكن الجديدة على دفع بدلات ايجار سنوية زهيدة يمكن ان ترصد لاضافة وحدات سكنية مستحدثة الى المشروع يستفيد منها حسب الاولوية الفلسطينيون الذين يسكنون في الدور المستأجرة (جدول رقم ٣) والذين يعانون ايضا من مشكلات لا تقل كثيرا عن تلك التي يعانيها اخوانهم سكان الملاجىء . ونؤكد هذا الاقتراح ايمانا من المبدأ الذي اثبتناه وهو ضرورة ان يسهم الفلسطينيون في حل مشكلاتهم .

ولكي يأخذ هذا الموضوع صيغته العملية فاننا نقترح ان تستوفي مديرية شؤون الفلسطينيين ايجارا سنويا بمعدل ٣٠ دينارا (٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ دينارا سنويا حسب دخل الاسرة ووضعها